المرجعيات التاريخية للدولة الجزائرية

أ -د. أبو القاسم سعد الله
جامعة الجزائر

منذ الاستقلال أحس الباحثون الجزائريون أنهم في حاجة إلى منبعين لانطلاق دراساتهم الجادة لفهم تاريخهم وثقافتهم، وهما الترجمة والنصوص الأصلية. أما الترجمة فيلزمها كوكبة من المتخصصين في اللغتين العربية والفرنسية، ولكن هذا لم يكن متوفرا غداة الاستقلال، وكان يجب انتظار فترة طويلة لتهيئة الأكفاء من المترجمين. ولم تكن المؤسسات الجزائرية الموجودة عندئذ مستعدة ولا قادرة على تلبية هذا الطلب الملح. فبقي كل فريق يعمل على شاكلته. فالمعربون ظلوا يشربون من منبع العربية وحده والمثقفون بالفرنسية ظلوا يأكلون من مائدة الفرنسية وحدها. وهكذا بقيت البلاد والدراسات العلمية عرجاء، فهي إما مزدوجة أو غير منسجمة، كما بقيت الذهنيات الوطنية مختلفة بل مختلة.

أما النصوص فقد تيسر لها ما لم يتيسر للترجمة. ذلك أن بعض خريجي الجامعة فضلوا التركيز على توفير النصوص ودراستها واستنطاق معاني التاريخ وأحداثه منها، وكانت البلاد في حاجة إلى معرفة ما جاء في النصوص قبل معرفة آراء الباحثين والمتأولين. وهم يعرفون أن أغلب النصوص في العهد الاستعماري وما قبله بقيت حبيسة دور الوثائق (الأرشيفات)، أو الكتب القديمة، أو المكتبات الخاصة. وقد استغلها مؤرخو الاحتلال خدمة لمصالح استعمارية لا يختلف عنها اثنان في غياب كامل للمؤرخين الوطنيين.

لذلك تعاهد هؤلاء على التنقيب على هذه النصوص الأساسية لفهم تاريخ الجزائر وحاولوا وضعها أمام الباحثين والمسؤولين والطلبة. والاشتغال بتوفير النصوص يتطلب قدرا هاما من معرفة اللغة الأخرى، بل قدرا كبيرا من المهارة في الترجمة، لأن النصوص عادة تنقل من لغة إلى أخرى.

بالنسبة للنقل من الفرنسية إلى العربية، أو فلنقل بالنسبة لتوفير النصوص العربية المستخرجة من الفرنسية، شهدنا – وهذا هو موضوعنا الآن - إقدام عدد من الأساتذة على نشر نصوص تاريخية مختارة في السنوات الأخيرة، منهم يحيى بوعزيز وجمال قنان وعبد الحميد زوزو. والواقع أن الأخير قد أصدر عدة كتب اعتمد فيها على النصوص التاريخية: منها نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصر، ومحطات في تاريخ الجزائر، وأخيرا (المرجعيات التاريخية للدولة الجزائرية الحديثة)، وهو الكتاب الذي نريد أن نلقي عليه بعض الضوء. يمتلك الأستاذ عبد الحميد زوزو زمام اللغتين العربية والفرنسية، كما يمتلك حس المؤرخ السياسي والغيرة على التراث الوطني، ومعرفة مظانه، ولاسيما أثناء العهد الاستعماري. فقد كتب معظم ما كتب انطلاقا من فترة الاحتلال. وهو بالإضافة إلى دراسته وتدريسه للتاريخ كمهنة فإنه خالط السياسة أيضا فدخل البرلمان "شيخا" وأسهم في إضاءة زوايا معتمة تركها الاحتلال في التاريخ السياسي عن طريق المناقشات التي

كانت تجري في كواليس القبة البرلمانية، فتمكن من تطبيق بعض النظريات التشريعية على الحياة العملية سواء في عهد الاحتلال أو في عهد الاستقلال. ومن هذه التجربة الفريدة والمتنوعة أصدر كتاب (المرجعيات) الذي نحن بصدده.

ليس المرجعيات كتابا تناول فيه صاحبه السياسة والتشريع والأحداث من الوجهة النظرية فقط ولكنه كتاب عملي يجد فيه القارئ النصوص الهامة لمسيرة الجزائر في عهد الثورة والاستقلال. وبهذه الطريقة يكون المرجعيات جزءا متمما لكتاب المحطات. فالمؤلف يقدم أولا مدخلا نظريا خطه بالعربية ثم ترجمه إلى الفرنسية، فبدأه بالحديث عن الثوابت الوطنية كما تصورتها الحركة الوطنية بأطيافها المختلفة الممتدة إلى برنامج طرابلس وما احتواه من نظريات وأفكار، مع توقف ذكي عند كل "مرجع" أو عنوان خلال أكثر من خمسين سنة من التجارب الوطنية مع الإدارة الاستعمارية، وحتى ميلاد الدولة الجزائرية بنظامها الجمهوري والدستوري وجيشها وهيئاتها ومشاريعها الاجتماعية والثقافية والاقتصادية.

فمن المرجعيات التي يعنيها الكتاب دستور سنة 1947 الذي صاغه الفرنسيون لمنح الجزائر وضعا خاصا ضمن امبراطوريتهم، والتقرير الذي صاغته حركة انتصار الحريات الديموقراطية سنة 1953 للنقد الذاتي ووضع أسس الحزب والدولة الوطنية القادمة،

وكذلك الوثائق التي تبين ما اعترض حزب الاستقلال (حزب الشعب) من عثرات قبل اندلاع الثورة. وتناولت مرجعية أخرى علاقة الاستعمار بردود الفعل (المقاومة) على اختلاف أشكالها، بما في ذلك انتهاك حقوق الإنسان، وهو الانتهاك المتمثل في تزوير الانتخابات وتصاعد حدة التوتر بين القوتين الغاشمة والمقاومة، والمتمثل أيضا في قمع حرية الصحافة والحريات المدنية بصفة عامة، والمواجهات التي جرت بين الطرفين منذ 1945.

أما مرجعيات العهد الثوري فتتمثل في ميلاد ونشاط لجنة التنسيق والتنفيذ، والحكومة المؤقتة، وإعلان تقرير المصير، وعقد مؤتمر طنجة، وقانون جبهة التحرير الوطني، والمجلس الوطني للثورة، والمؤسسات الأخرى، بما في ذلك مؤسسة القضاء والتشريع والتنفيذ سنوات 1960، 1961، 1962.

يتضمن كتاب المرجعيات سبع عشرة وثيقة. ومنها – بالإضافة إلى ما ذكرنا - دراسة عن الفلاحة وتاريخ الأراضي، وتعليمات هيئة الأركان الداعمة للمكتب السياسي (1962)، ووضع الولايات حسب تعليمات المؤتمر الثالث للمجلس الوطني، وتقرير المؤتمر الثاني لحركة انتصار الحريات الديمقراطية... كما حاول زوزو أن يحلل دور كل فرع من فروع الحركة الوطنية في الثقافة والسياسة وبناء الفرد ضمن الكيان الوطني.

وضمن هذا المنظور اشتمل الكتاب على العلاقات مع الجيران أيضا. فبالإضافة إلى مؤتمر طنجة التاريخي (1958) هناك مسألة الصحراء وأطماع فرنسا وتونس والمغرب فيها.

ومن السهولة أن يلاحظ المرء اختلاف المحتويات. ولذلك فإنه لا يمكن القول إن الكتاب عبارة عن مجموعة من الوثائق المترجمة من لغة إلى أخرى بطريقة منهجية متساوية، فهو في الواقع مجموعة من النصوص والترجمات والدراسات والتعاليق التي يكمل بعضها بعضا، وتصب كلها في خدمة التاريخ المعاصر للجزائر أثناء عهد الثورة بالخصوص.

لا نشك في أن هذا الكتاب يسهم في توفير المرجعيات والوثائق للباحثين والطلبة. فهو يقدم إليهم رؤية محددة مستقاة من ثوابت الأمة وتجربة الشعب ثم من نجاح وفشل القيادات. ومن ثمة يجب أن نعرف أن الكتاب ليس كله وثائق ولكنه يحتوي أيضا آراء وتصورات المؤلف التي هي ليست دائما محل
اتفاق مع آراء الآخرين لأنها قائمة على فهمه الشخصي وتأويله وتفسيره واستنتاجاته الخاصة بناء على معطيات يراها هو ولا يراها معه بالضرورة غيره. وهذا هو وجه التحدي الذي يواجهك به كتاب المرجعيات.

عبد الحميد زوزو، المرجعيات التاريخية للدولة الجزائرية الحديثة، دار هومة، الجزائر، 2005، 515+104 صفحة.